قراءة في الأبعاد الاستراتيجية لاتفاقية مكة للدفاع المشترك

بقلم:
د. جاسم بونوفل

في وقت تشهد فيه منطقة الشرق الأوسط تصعيداً عسكرياً غير مسبوق، وتحت وطأة الحرب الدائرة بين الولايات المتحدة وإيران والتهديدات المستمرة للملاحة في الخليج العربي والبحر الأحمر، فرضت الحنكة السياسية السعودية واقعاً استراتيجياً جديداً. ففي يوم الجمعة 7 أغسطس 2026 احتضن قصر الصفا في مكة المكرمة ولادة تاريخية لما عرف بـ«اتفاقية مكة للدفاع المشترك». هذه المعاهدة الثلاثية التي وقعها ولي العهد السعودي سمو الأمير محمد بن سلمان، والرئيس التركي رجب طيب أردوغان، ورئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف، لا تمثل مجرد تحالف عسكري عابر، بل هي إعادة رسم شاملة لخرائط القوى الإقليمية، وخطوة متقدمة لتعزيز الردع الجماعي في مواجهة أي اعتداء يمس سيادة الدول الثلاث.

ويرى بعض المحللين أن هذه الاتفاقية تستند في بندها الأساسي على عقيدة عسكرية شبيهة بـ«المادة الخامسة» في حلف الناتو؛ حيث تنص صراحة على أن أي هجوم مسلح يستهدف إحدى الدول الثلاث يُعد هجوماً على الجميع.

هذا البند ينقل العلاقات التاريخية بين الرياض وإسلام آباد وأنقرة من «ترتيبات ثنائية مرنة ومبيعات للسلاح «إلى» التزام تعاهدي ومؤسسي ملزم» هذا التحول النوعي يخلق حالة من «الغموض الاستراتيجي المحسوب» لدى الخصوم؛ فأي طرف يفكر في استهداف دولة عضو، سيجد نفسه مضطراً إلى مواجهة استجابة عسكرية ثلاثية الأبعاد تفوق في قدراتها الحسابات التقليدية.

إن ما يمنح هذا الحلف ثقلاً استراتيجياً هو طبيعة الأوراق الاستراتيجية التي تمتلكها أطرافه؛ فالسعودية تمثل المحرك الاقتصادي والدبلوماسي الأكبر في المنطقة، وتمتلك عمقاً جغرافياً تضاف الى بعدها الأساسي المتمثل في «الأمن العسكري»؛ حيث أثبتت الاتفاقية أن الأمن الحديث لا ينفصل عن التنمية والاقتصاد. ومن هنا، تفتح «اتفاقية مكة» عدة مسارات استراتيجية تنموية تتجاوز البعد العسكري البحت لتعزيز الأمن الذاتي، ويُعد توطين الصناعات الدفاعية أبرز هذه المسارات، إذ يسهم في دمج التكنولوجيا التركية والخبرة الباكستانية مع القدرات التمويلية للمملكة العربية السعودية ومقاربتها لإنتاج السلاح محلياً. كما أنها ستساعد في توسيع الاستثمارات المتبادلة من خلال فتح أسواق الدول الثلاث للمشاريع الكبرى ورؤوس الأموال. إضافة إلى أن هذه الاتفاقية ستسهم في تعزيز «أمن الطاقة» وهي قضية مهمة ورئيسية ليس لدول المنطقة فحسب، وإنما لجميع دول العالم؛ فمن المهم تأمين تدفقات النفط والغاز وسلاسل الإمداد المرتبطة بها في الممرات البحرية الحيوية.

وبالنظر إلى توقيت الاتفاقية، نجد أنه لم يأت من فراغ؛ بل جاء كاستجابة حتمية لحالة القلق لإقليمي نظرا إلى اتساع رقعة الصراعات وتراجع الثقة بالمظلات الأمنية الدولية التقليدية.

ورغم التوترات والتصريحات الأولية المستاءة من بعض الأطراف في طهران، سارعت الدبلوماسية الرسمية للبلدان الثلاث إلى تأكيد أن الاتفاقية محض دفاعية وتستند إلى المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة لحق الدفاع عن النفس، ولا تستهدف محاور أو دولاً بعينها ما دامت لا تهاجم الأعضاء. ولتأكيد شمولية الطرح، أعلن وزير الخارجية التركي هاكان فيدان أن الاتفاقية تمثل نواة لنظام أمني إقليمي أوسع ينتج قواعده من داخل المنطقة، كاشفاً عن إمكانية انضمام مصر فور إنهاء بعض المسائل الفنية.

وتواجه الاتفاقية اختباراً على أرض الواقع؛ حيث يتزامن توقيعها مع تصاعد الهجمات الحوثية المستمرة في هذا الشهر على الموانئ اليمنية واستهداف السفن التجارية في باب المندب، هذا التصعيد يضع «اتفاقية مكة» أمام التحرك لتفعيل التنسيق الاستخباراتي والبحري المشترك، ولإيجاد صيغة ردع فعّالة تحمي الممرات المالية وأمن الخليج العربي من دون الانزلاق إلى مواجهات شاملة غير محسوبة، والملاحظ أن اطراف اتفاقية مكة تدرس خطواتها بدقة وتختار الوقت المناسب لأي تحركات مستقبلية.

في المحصلة، تُثبت «اتفاقية مكة» أن الأمن المستدام لا يستورد بل يُصنع عبر تحالفات حقيقية تقوم على توازن المصالح والقدرات الذاتية، لقد نجحت السعودية وحلفاؤها في وضع اللبنة الأساسية لـ«هندسة أمنية واقتصادية جديدة» نابعة من قلب العالم الإسلامي، قادرة على ملء الفراغ الاستراتيجي، وحماية مكتسبات التنمية لشعوب المنطقة من أي مغامرات أو اعتداءات خارجية.

ومع ذلك، يظل التحدي الأكبر والأهم الذي يواجه هذا التحالف الوليد هو آلية التفعيل الحقيقي على أرض الواقع؛ إذ تأمل شعوب المنطقة والنخب السياسية ألا تسير في مسار الاتفاقيات التاريخية السابقة في المنطقة، في مقدمتها «اتفاقية الدفاع العربي المشترك» التي وقعتها دول الجامعة العربية عام 1950، التي لم تتمكن عبر عقود من تشكيل رادع حقيقي أو صياغة موقف عسكري موحد في الأزمات الكبرى نتيجة الخلافات البينية وغياب الإرادة السياسية الفاعلة.

إن ما يجعل الآمال معقودة على «اتفاقية مكة» لتجاوز تلك العثرات التاريخية هو أنها لا تقوم على شعارات عاطفية براقة، بل تؤسس لشراكة عملية وعسكرية بين قوى إقليمية وازنة (نووية، تكنولوجية، واقتصادية) تجمعها مواجهة أخطار وجودية مشتركة. والأنظار تتجه الآن إلى اللجان العسكرية المشتركة لترجمة البنود إلى واقع ميداني ومؤسسي قادر على حماية المنطقة واستقرارها.

توطين مهنة الإرشاد السياحي

بقلم:
ميرزا النشيط ○

يمثل المرشد السياحي أحد أهم الزوايا في مثلث صناعة السياحة وهو حلقة الوصل ما بين السائح والموروث التاريخي والثقافي للبلاد، وتتجاوز أهمية المرشد مجرد سرد المعلومات، بل هو من يدير تجربة السياح ونجاحها بأكملها، وتحويل المعالم التاريخية الصامتة إلى قصص نابضة بالحياة.

وبالمقابل يبحث السائح والزائر عن التجربة المحلية الأصيلة التي لا يمكن أن ينقلها إليه سوى ابن البلد حيث يمتلك فهما بروح المكان الذي ترعرع فيه والمليء بالعادات والتقاليد الموروثة من آبائه وأجداده وتقديم الرواية الوطنية الدقيقة للزوار بعيدًا عن التشويه والاجتهادات الشخصية التي يتداولها الغرباء.

بتاريخ 20 يوليو صدر قرار عن صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، يحدد القرار الأنشطة والمهن التي تقتصر مزاولتها على المواطنين البحرينيين، كما أشار إليها سعادة الوزير عبدالله بن عادل فخرو وزير الصناعة والتجارة، وهدف هذا القرار إلى حماية المهن التي لها روح أصالة التراث والتاريخ، ومهنة الإرشاد السياحي أيضا تتضمن نفس المفاهيم والأهداف.

وقد تطرق إلى هذا القرار الصحفي القدير محميد المحميد في عموده «الرأي الثالث» الذي نشرته صحيفة أخبار الخليج الغراء بتاريخ 21 يوليو واصفا إياه بأنه (قرار وطني) كما أردف قائلًا: «إن سوق العمل المفتوح بالكامل من دون ضوابط يؤدي إلى تهميش المواطن في بلده» ومن هذا المنطلق نسلط الضوء على وضع مهنة الإرشاد السياحي في البلاد، نجد أن المرشدين الأجانب بقوا سنوات طويلة ينافسون المرشدين البحرينيين في سوق العمل، علمًا بأن جميع الوافدين الأجانب هم من فئات دخلت البلاد بتأشيرات مختلفة لا يصرح لها قانون الدولة بممارسة هذه المهنة، إذًا سوق العمل المفتوح وبدون ضوابط رقابية ومنافسة الأجانب أدى إلى ترك العديد من المرشدين البحرينيين هذه المهنة!!

المواطن البحريني أصبح اليوم في مقدمة أولويات حكومتنا الرشيدة وسعيها الدائم للبحث عن مصادر لتوفير فرص عمل أساسها المحافظة على الهوية البحرينية الأصيلة، ومهنة الإرشاد السياحي توفر فرص عمل دائمة وبدلًا من تدريب الأجانب، الأجدر أن تعطى فرص لتشجيع خريجي طلبة الجامعات والمعاهد العليا بالتوجه إلى هذه المهنة ودمجهم في منظومة السياحة، وهذا التوجه لا يأتي إلا بعد أن تتم حماية المهنة وقوانين تضمن مستقبل منتسبيها أفضل من خلق منافسين لهم، أدى ذلك إلى إزاحتهم من السوق.

والمهنة اليوم بحاجة إلى العنصر النسائي، فالمرشدة البحرينية لديها حضور وطني وإبداع بالتحدث عن الموروث الشعبي، وتفتخر بثوب النشل الذي ترتديه والدتها وجدتها، وتسرد قصص شقاء وكفاح النساء وإدارة المجتمع في زمن الغوص عندما يغادر أزواجهن للبحث عن لقمة العيش في غياهب العالم المجهول، من يملك ذلك الشعور من المرشدات الأجانب؟

وإذا كان لا بد من استخدام الأجانب بسبب اللغات الأجنبية فهم يعملون كمترجمين في الجولات السياحية كما هو عليه الحال في جميع دول العالم.

نشيد بالجهود التي يبذلها القائمون على المهنة في وزارة السياحة وهيئة البحرين للسياحة والمعارض في إعداد برامج دورات التدريب، وتعزيز الشراكة مع القطاع الفندقي لإبراز الوجه البحريني لسياح وزوار مملكة البحرين.

في عام 2005 شاركت مملكة البحرين وشقيقتها المملكة العربية السعودية في تأسيس الاتحاد العربي للمرشدين السياحيين ومقره القاهرة، وتم تفعيل العديد من البرامج المشتركة بدعم من الاتحاد ومنها الرحلات الميدانية إلى 9 دول عربية للاطلاع على المعالم السياحية والتاريخية والتعرف على تجربة الإرشاد السياحي في كل بلد وتفعيل السياحة البينية وعمل برامج تأهيل المرشدين، وقد ارتقى زملاؤنا السعوديون بمهنة الإرشاد السياحي بشكل كبير وقاموا بتنظيمها، وهي الآن أفضل نموذج للدول العربية حيث تم (سعودة المهنة) وحمايتها واقتصارها على المرشد السعودي وما دونه من الأجانب فهم مترجمون فقط، وفي الأيام القادمة سوف يتم توقيع مذكرة تفاهم بين الطرفين.

وقد دعم الاتحاد العربي في مؤتمره الأخير الذي عقد بالقاهرة في أكتوبر 2025 تزكية مملكة البحرين مجددا المقر الإقليمي لمنطقة دول الخليج العربية.

يحمل المرشد السياحي الوطني في وجدانه ارتباطًا عاطفيًا عميقًا بوطنه وتاريخه مما يعزز مصداقية التجربة السياحية لدى السائح وعلى الصعيد الاقتصادي يضمن توطين المهنة أيضا بقاء العوائد المالية داخل البلاد بدلًا من تسريبها إلى الخارج.

المرشدون السياحيون البحرينيون بجمعية تاريخ وآثار البحرين يثمنون عاليًا هذا القرار الوطني كما يناشدون السادة النواب الأفاضل في مجلسي النواب والشورى والمؤسسات الحكومية والأهلية حماية هذه المهنة وضمان مستقبل منتسبيها بدعم مشروع توطين مهنة الإرشاد السياحي لما لها من مكانة في تأصيل الهوية الوطنية، وتأهيل المواطن البحريني ليكون سفيرًا وفخرًا لبلاده.

إن بناء قطاع سياحي قوي ومستدام يتطلب الاستثمار الحقيقي بالكوادر الوطنية وتأهيلها لتكون قادرة على قيادة هذه المهنة وتطويرها والارتقاء بها إلى مصاف الدول المتقدمة.

○ الممثل الإقليمي للاتحاد العربي للمرشدين السياحيين لمنطقة دول الخليج العربية

عالم يتغير

أمريكا وإيران والمعادلة الخبيثة وعن قصد!

فوزية رشيد

○ كلنا نتذكر حين كان الهدف من الكيان الصهيوني والغرب هو العراق، فإن الهجوم الكاسح من الكيان أنهى تجربة العراق النووية في الثمانينيات في عدة ساعات فقط! كان ذلك في 1981 حيث دمر الكيان الصهيوني مفاعل تموز، رغم أن البرنامج كان سلمياً! ثم تمّ اختراع تورط العراق في أحداث سبتمبر بحجة كاذبة حول أسلحة الدمار الشامل، تم تدمير العراق واحتلاله عام 2003، بعد حصار قاس دام 13 عاماً! وتم إسقاط النظام وتسليم العراق لإيران وأعوانها ومليشياتها! لم يكن هناك خطابات متناقضة ومتغيرة تجاه العراق كما يحدث اليوم من الجانب الأمريكي تجاه إيران!

ولم تكن المعادلة قائمة على عدم الحسم أو على اللاحرب واللاسلم، أو على المفاوضات المستمرة غير المعروفة في غاياتها وأهدافها! أو على «السماح» لإيران بالتلاعب بممرات الطاقة، والهجوم على الناقلات والسفن والتلاعب بمضيق هرمز وإغلاقه، والتهديد من خلال «الحوثي» حول «باب المندب»! أي صناعة الأزمة في الخليج والعالم، وكأن الأمر في حقيقته لا يهم الولايات المتحدة، وأن إيران هي الأقوى في العالم كما تروج لنفسها، وترامب يمارس لعبة إضعاف أمريكا أمامها عن قصد!

○ هناك أمر مريب حين يطرح الواقع أمام الأعين شكوكاً حول الأهداف الأمريكية في المنطقة! وإن كان تخبطها هو سياسة في حدّ ذاتها! وأن تخفيضات إدارة ترامب في سقف مطالبها مقصودة أيضا! ليس لانتشال نفسها من حرب إيران، وإنما للإبقاء على الأزمة وإدارتها على الطريقة الأمريكية، التي تجعل من «مضيق هرمز» لعبة في اليد الإيرانية، لإضعاف وصول النفط إلى الصين والضغط عليها من جهة، ولتعطيل التنمية التي كانت متسارعة في الخليج من جهة أخرى، وإدخالها بالتدريج في حالة الضعف والاستفزاز، الذي قد يؤدي مع الوقت إلى مواجهة بين السعودية ودول خليجية أخرى وإيران! فتتدمر المنطقة كما يحلم الكيان الصهيوني! ليكون هذا الكيان هو الأقوى وهو المهيمن بين دول مدمرة! ولا نصدق الخلافات التي يتم الترويج لها بين أمريكا والكيان الصهيوني!

○ في بداية الحرب في فبراير 2026 كانت الأهداف هي تحقيق الاستسلام الكامل لإيران، وتغيير النظام، وضمان عدم حصول إيران مطلقاً على سلاح نووي، وإنهاء دعم طهران للجماعات التابعة لها وأذرعها ووكلائها! كل تلك الأهداف رغم الضربات «الاسرائيلية» والأمريكية في هذه الحرب وفي الحرب التي سبقتها «حرب الـ12 يوماً» في 2025 لم يتم تحقيقها! بل بعد مرور 6 أشهر تغيرت الأهداف عدة مرات وجرى تقليصها! ليعلن نائب الرئيس الأمريكي «جيه دي فانس» في آخر تصريح له قبل أيام مع شبكة «فوكس فيوز» أن الإدارة الأمريكية تستعد للاكتفاء بأقل وربما أقل كثيراً!

وأن الهدف حالياً هو ضمان استمرار دول الخليج في تصدير النفط والغاز للاقتصاد العالمي، وبما يضمن استقرار أسعار الطاقة وخاصة للأمريكيين!

والهدف الثاني هو ضمان ألا تحصل إيران مطلقاً على سلاح نووي! أما الأضرار التي تلحق بدول الخليج فلا مكان لها في التفكير الأمريكي! ولذلك فإن كل الأهداف التي قامت من أجلها الحرب، وورطت الخليج والمنطقة والعالم من خلالها في أزمات مختلفة، أكثرها شِدّة هي على دول الخليج نفسها! كل الأهداف السابقة تم التراجع عنها! وتمّ ترك دول الخليج لتواجه وحدها أيضا تفاقم الأزمات التي تصنعها إيران عن عمد والاعتداءات المتكررة، من دون اهتمام أمريكي حقيقي! وكأن الطبخة المسمومة التي اتفقت عليها أطراف الحرب (أمريكا، إسرائيل، إيران) هي التأثير على دول الخليج العربي واستمرار الاعتداءات عليها بما يلحق الضرر بأمن الطاقة ومن ثم اقتصادها وتنميتها! ومع هذا التعنت الإيراني المتروك من الجانب الأمريكي لكل أشكال التمادي تتم تهيئة الخليج والمنطقة لحرب شاملة كما هو الرجاء «الإسرائيلي» رغم ما يقال عن خلافات بينها وبين أمريكا، لا أراها إلا تبادل أدوار!

○ هل دفع المنطقة إلى حافة الهاوية هو السياسة الأمريكية الحقيقية، لتحويل منطقة الخليج والشرق الأوسط إلى ساحة مفتوحة لحروب واسعة النطاق، وتتوالد مع مرور الوقت؟ هل هذا هو سبب «الغضب الخليجي غير المسبوق» كما كشفت صحيفة «واشنطن بوست» وخاصة مع عجز «ترامب» عن إنهاء حرب إيران؟! هل هو عجز أمريكي أم هو توجه مقصود لاستمرار الغليان على صفيح ساخن لإدارة الأزمة أمريكيا ضد الصين حتى لو بالإضرار بالخليج، ما يعني في الوقت ذاته التخلي عن الحلفاء الخليجيين، رغم أن ترامب هو الذي أشعل فتيل الحرب وبدون التشاور مع دول الخليج التي تدفع اليوم الثمن؟! بل جعل المفاوضات تستمر مع إيران فيما هي تشن الاعتداءات الغادرة على دول الخليج، ووكلاؤها بدورهم وخاصة في العراق واليمن الذين يشنون اعتداءاتهم على المنطقة حتى اليوم!

○ وبحسب صحيفة واشنطن بوست وتقريرها فإن الاعتماد التاريخي لدول الخليج على واشنطن كشريك أمني ومورد للأسلحة ربما قد دخل مرحلة التخلخل، وأن الوضع الحالي ينم عن إحباط خليجي، دفع عدة دول إلى مناقشة جدوى استمرار استضافة القواعد العسكرية الأمريكية على أراضيها والبحث عن ترتيبات أمنية جديدة! وبحسب مسؤول أوروبي رفيع المستوى فإن (اتفاقية الدفاع المشترك) بين السعودية وتركيا وباكستان تمثل رسالة واضحة ومباشرة إلى واشنطن! وأن هذه الدول تسعى بشكل حثيث إلى تنويع شراكاتها الأمنية والعسكرية، وأن الاعتماد على الولايات المتحدة لم يعد كافيا!

○ وإذا كان ترامب «يمارس سياسة متهورة» و«غير متوقعة» كما يصفها البعض! وسواء كانت تلك السياسة مقصودة في حدّ ذاتها، أو أنها فقط ناجمة عن تهور الرئيس الأمريكي فإن من يدفع ثمن هذا التلاعب السياسي الخبيث وإعطاء الكيان الفرصة لإيران مرة بعد أخرى لكي تمارس عدوانها على دول الخليج، وهي تواصل الابتزاز عليها وعلى العالم من خلال «مضيق هرمز»، الذي تحوّل إلى مشكلة بعد أن كان ممراً طبيعياً! نقول إن على دولنا الخليجية أن تواصل سعيها في البحث عن ترتيبات أمنية جديدة! وأن تحمي شعوبها ودولها من العبث الصهيوني (الأمريكي - الاسرائيلي - الإيراني) المجتمع اليوم كما نرى على الإضرار بدول الخليج والمنطقة العربية وحدها، قبل أن يحين الدور على إيران نفسها ليبقى الكيان الصهيوني المهيمن الأوحد بعدها كما يحلم الصهاينة.

الأوهام الصهيونية بتحقيق الأمن عبر «المناطق العازلة»

بقلم:
د. أحمد رفيق عوض ○

ما تطلق عليه إسرائيل «المناطق العازلة» في قطاع غزة والضفة الغربية وجنوب سوريا وجنوب لبنان ليس حلاً أمنياً، وإنما احتلالا جديدا بكل ما يجر إليه الاحتلال ويقود إليه. فالمشكلة أن إسرائيل، المهجوسة بالأمن، تبدو وكأنها انتقلت بعد السابع من أكتوبر 2023 من عقيدة تقوم على الردع والانتظار والمقايضة إلى عقيدة أكثر هجومية وتوسعاً، لا مكان فيها للتروي أو الاسترضاء أو التسويات السياسية.

العقيدة الجديدة تقوم، في جوهرها، على الضربة الاستباقية، وتوسيع نطاق السيطرة، وإقامة المناطق العازلة، ونقل الخطر بعيداً عن الحدود الإسرائيلية، ولو أدى ذلك إلى نقل الصراع نفسه إلى مناطق جديدة. وهي سياسة لا تبدو معنية كثيراً بإطفاء الصراع بقدر ما تبدو معنية بإدارته بالقوة، ودفع المنطقة إلى معادلات جديدة عنوانها أن التفوق العسكري والاحتلال الدائم هما الطريق إلى الأمن.

لكن هذه المعادلة تحمل تناقضها في داخلها. فاحتفاظ إسرائيل بالمناطق التي تحتلها وتسميها «مناطق عازلة» يعني، في النهاية، أنها غير معنية بالتسوية السياسية، حتى لو تظاهرت بغير ذلك. ويمكن رؤية هذا في المحادثات اللبنانية الإسرائيلية الصعبة والمريرة، وفي النتائج البطيئة والقليلة التي تخرج منها، كما يمكن رؤيته في التلكؤ والمماطلة في تنفيذ التفاهمات والخرائط السياسية التي يفترض أن تقود إلى خفض التصعيد.

وينطبق الأمر نفسه على جنوب سوريا، حيث تنظر إسرائيل إلى المنطقة باعتبارها ذخراً استراتيجياً، وليس مجرد إجراء أمني مؤقت. ومن الصعب، في ظل هذه الرؤية، توقع انسحاب إسرائيلي قريب، لأن «المؤقت» في قاموس الاحتلال يمكن أن يتحول إلى دائم تحت ألف ذريعة وذريعة، وكل ذريعة تبدأ بالأمن وتنتهي بالمزيد من السيطرة.

وهنا نصل إلى التحول الأهم. إسرائيل لم تعد تبدو بوارد البحث عن التطبيع بالمفهوم القديم للكلمة، أي الاندماج في المنطقة العربية من خلال نسج علاقات اقتصادية وثقافية وسياسية، بل تريد أن تفرض وجودها وترتيباتها في المنطقة بالقوة. والمناطق المحتلة الجديدة، التي تفضل تسميتها بالمناطق العازلة أو الآمنة، تتحول تدريجياً إلى بؤر صراع جديدة، وإلى كلفة عسكرية وسياسية وأمنية ثقيلة.

وقد يكون التراجع عن هذه المناطق أصعب مما يبدو، إذا كانت جزءاً من تصور أوسع لإسرائيل الكبرى أو إسرائيل الموسعة، ومن المشروع الإسرائيلي لما يسمى «شرق أوسط جديد». فكل منطقة جديدة تحتلها إسرائيل لا تغيّر مساحة إسرائيل فقط، وإنما تغيّر حدود المنطقة كلها. وليس بالدبابة هذه المرة فقط، وإنما بعدد القوات التي تسيطر على المكان. وهي مفارقة تختصر الكثير من العبث الذي يرافق هذا التوسع: احتلال الأرض يبدأ أحياناً بخط أمني، ثم يتحول الخط إلى واقع، والواقع إلى حق مكتسب، ثم يصبح التخلي عنه مستحيلاً.

أما قطاع غزة، حيث توسعت المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل منذ بداية الحرب، فإن فكرة الانسحاب منها تبدو أكثر تعقيداً مع مرور الوقت. فكلما طال الاحتلال أصبح له أنصار ومبررات وترتيبات ميدانية جديدة. والمؤقت في قاموس إسرائيل يتحول إلى دائم تحت ألف ذريعة وذريعة.

ما أريد الوصول إليه هو أن ما تسميه إسرائيل «مناطق عازلة» قد يكون العكس تماماً. إنها أوضاع جديدة لتفجير صراعات جديدة وتعميق الصراعات القديمة، وابتعاد عن التسويات السياسية، واعتماد متزايد على القوة الفائقة في التعامل مع المنطقة.

إنها مناطق عازلة تعزل إسرائيل عن العالم أكثر مما تعزلها عن خصومها، ومناطق غير آمنة لأنها لا تنهي التهديد، بل تعيد إنتاجه في صورة أخرى. فالأمن الذي يحتاج إلى احتلال جديد كلما شعر بالخطر ليس أمناً، والمنطقة العازلة التي تخلق حدوداً جديدة للصراع لا تعزل إسرائيل عن الخطر، وإنما تجعل الخطر أقرب إليها وأكثر دواماً.

○ مدير مركز المتوسط للدراسات الإقليمية.